

تقرير حول علاقة اليونسكو بليبيا الجديدة

مقدمة:

إن البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خلال السنة الماضية (2011) تسفر عن رغبة المنظمة في التعامل مع الوضع الليبي الجديد بايجابية وموضوعية محاولة التغلب على البطء في الإجراءات نتيجة البيروقراطية المتحكمة فيها. وتحاول -المنظمة- أن تترجم هذه البيانات إلى واقع عملي من خلال:

- العمل على إنشاء مكتب وطني في طرابلس لإيجاد آلية لقيام اليونسكو بدورها في النهوض بمستوى التعليم والعلوم والثقافة في ليبيا.

- الإعداد لانعقاد اجتماعات وطنية ودولية سواء بمقر اليونسكو أو في ليبيا لدراسة حالة المواقع الأثرية والمتاحف بليبيا والظروف التي تمر بها العملية التعليمية والعلمية والمعلوماتية وبذل محاولة جادة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها.

- تحديد الأولويات ورسم خطط العمل واقتراح المشروعات في مجال التعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام والمعلومات في ليبيا وإيجاد صيغة للتعاون على توفير التمويل اللازم من الجهات الداعمة سواء الوطنية منها أو الدولية وتزويد المؤسسات المعنية بالمساعدة الفنية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج.

إن أحد الجوانب المهمة لوضع هذه الأسس موضع التنفيذ هو التفاعل بايجابية معها سواء في داخل اليونسكو أو من خلال المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني داخل ليبيا، ويترجم هذا التفاعل بتشكيل فرق الخبراء الوطنيين في المجالات ذات العلاقة بالتعاون مع المنظمة بالإضافة إلى الحضور المؤثر في نشاطات اليونسكو.

بيانات اليونسكو المتعلقة بالشأن الليبي

لقد أصدرت المنظمة أثناء ثورة 17 / فبراير المباركة عدة منشورات تتعلق بالوضع في ليبيا نذكر منها ما يلي:

- أعلنت المديرية العامة لليونسكو بتاريخ 2011/3/2 بإيقاف جميع أشكال التعاون مع اللانظام السابق. وجاء هذا القرار منسجماً مع قرار مجلس الأمن 1970، 1973. وأكدت المديرية العامة أنها ستستأنف التعاون مع ليبيا في الوقت الذي يتم فيه احترام حقوق الشعب الليبي بالكامل.

- ناشدت المديرة العامة بتاريخ 2011/3/23 كلاً من اللانظام السابق والتحالف الدولي المعني بتنفيذ الحظر الجوي على ليبيا أن يحترما اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (1954) وبروتوكولي هذه الاتفاقية (1911، 1954) على النحو الواجب وأن ينفذا العمليات العسكرية بعيداً عن المواقع الثقافية. وذكرت المديرة العامة في رسالتها " من منظور التراث الثقافي تعتبر (ليبيا) ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى البشرية جمعاء، وأشارت المديرة العامة في رسالتها- على وجه الخصوص - إلى أهمية المحافظة على:

- مدينة غدامس القديمة
- مواقع تادرارت أكاكوس الصخرية
- موقع شحات (قورينة) الأثرية
- موقع لبدة الأثري
- موقع صبراتة الأثرية

- طالبت المديرة العامة بتاريخ 2011/6/15 الأطراف المعنية في النزاع المسلح في ليبيا بضمان حماية مدينة غدامس القديمة المدرجة على قائمة التراث العالمي والمناطق المحيطة بها مباشرة. كما ناشدت الأطراف المعنية بعدم تعرض موقع (لبدة) للتراث العالمي للتخريب والدمار بعد تلقيها تقريراً عن أن هذا الموقع يتعرض أيضاً للتهديد. وأكدت المديرة العامة في رسالتها على أن العديد من المواقع الأثرية البارزة تشهد على الإنجازات التقنية والفنية التي حققها أسلاف الشعب الليبي وهي تمثل بالتالي ميراثاً فنياً عالمياً.

- طالبت المديرة العامة لليونسكو بتاريخ 2011/8/25 باتخاذ تدابير لحماية التراث العالمي في ليبيا خلال الفترة الانتقالية. ونددت بعمليات النهب والسرقعة والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

- نشرت المديرة العامة لليونسكو في 2011/9/2 مقالاً في جريدة الفيغارو بعنوان " (ليبيا الجديدة تبنى على مقاعد الدراسة)"، تناولت فيه أهمية التعليم في عملية بناء ليبيا الجديدة ودور اليونسكو في هذه العملية.

- رحبت المديرة العامة بتاريخ 2011/9/17 إعادة فتح المدارس الليبية أبوابها وبدء الدراسة في ليبيا الجديدة . وعبرت من خلال رسالتها المنشورة في الموقع الإلكتروني للمنظمة بأن هذا اليوم الذي يعود فيه الطلاب إلى صفوفهم يمثل نقطة انطلاق حقيقية لإعادة بناء المجتمع الليبي .

رحبت المديرية العامة في بيان صحفي نشر باليونسكو بتاريخ 2011/9/22 باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا كحكومة شرعية للبلاد وأعلنت اليونسكو عن استعدادها لوضع خبرتها بتصرف السلطات الجديدة وأكدت المديرية العامة في بيانها الصحفي على: إن المنظمة تواقفة للعمل على مساعدة ليبيا في مجالات التربية والثقافة والعلم والاتصال والإعلام لدعم تطلعاتها وجهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير والعدالة ورفع شأن المرأة

وتشرع اليونسكو في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة التعاون مع السلطات الليبية الجديدة مع الأولوية في إعادة بناء النظام التعليمي على مختلف مراحلها، وفي المشهد الإعلامي من أجل تشجيع نشوء بيئة إعلامية متعددة.

استضافت اليونسكو بتاريخ 2011/10/21 اجتماع دولي للخبراء والمعنيين لتحديد الحاجات والتدابير التي ينبغي اتخاذها للحفاظ على التراث الثقافي الفني في ليبيا بما في ذلك المواقع الليبية الخمسة المسجلة على قائمة التراث العالمي.

ونلاحظ أن التعليمات قد صدرت - بشكل عاجل - إلى الجهات المعنية باليونسكو إلى اتخاذ خطوتين أساسيتين هما:

- أ - إنشاء مكتب اليونسكو الوطني بترابلس
- ب - عقد اجتماع دولي فني لدراسة حالة المواقع الأثرية والمؤسسات الثقافية في ليبيا.

إنشاء مكتب اليونسكو الوطني بليبيا

نظراً لضرورة تسريع وتيرة الاتصال بين ليبيا واليونسكو وأهمية تولي المنظمة مهامها داخل ليبيا في الفترة الحالية وما يتطلب ذلك من تخطي المرحلة الانتقالية بنجاح ومواجهة التحديات الإدارية والفنية في كل من ليبيا واليونسكو واستجابة لطلب المجتمع الدولي في أن يكون لليونسكو دوراً بارزاً لتقديم يد العون لإحداث النقلة النوعية المطلوبة في المنظومة التعليمية، فقد أصدرت المديرية العامة التعليمات لإنشاء مكتب وطني لليونسكو بمدينة طرابلس.

إن الهدف يكمن في تحقيق ما يلي:

- إنشاء مكتب اليونسكو الوطني وهو عبارة عن مكتب لرصد ومتابعة وتنسيق عمل اليونسكو في ليبيا وعلاقتها بها.
- التعرف على الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لإدارة العملية التعليمية والعلمية والثقافية بنجاح .

- رسم خطط واقتراح برامج للتعاون مع المختصين بالتعليم والبحث العلمي والإعلام والمعلومات والشؤون الثقافية والآثار من أجل مواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريق التنمية في ليبيا الجديدة .

وفي سبيل ذلك يجري اتخاذ الخطوات التالية:

- الاتصال بوزارة التربية والتعليم بهدف الإطلاع على واقع التعليم والأضرار التي لحقت بمؤسساته وبرامجه وما ينبغي عمله من طرف اليونسكو بالخصوص.

- الاتصال بالمراكز البحثية والجامعات التي ترتبط باليونسكو باتفاقيات تعاون وذلك للمراجعة والتخطيط لإمكانية استئناف العمل في إطار الاتفاقيات السابقة أو اقتراح تعديل أو بديل لها.

- الاتصال بمصلحة الآثار لتقييم الوضع الحالي للمواقع الأثرية ومناقشة الوضع الراهن للمواقع الأثرية الليبية وما ينبغي عمله في هذا الشأن.

- الاتصال بمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية لضمان حرية التعبير والحفاظ على حقوق الإنسان.

كل ذلك من أجل:

- تحديد الأولويات .
- رسم خطة لتعاون اليونسكو في الشأن التربوي والتعليمي والعلمي والثقافي بما يخدم أهداف الشعب الليبي في هذه المجالات.
- مراجعة المشاريع المتفق مع اليونسكو على تنفيذها.
- اقتراح فرق عمل (من خبراء وطنيين ومستشارين دوليين) لدراسة الوضع الحالي لمنظومة التعليم والبحث العلمي والمؤسسات الثقافية وطرق المعالجة.
- تحديد الموارد المالية المطلوبة ومصادرهما

علماً بأن التمويل سيكون من الجهات الدولية الممولة لبرامج التنمية والتطوير في ليبيا وما توفر من رصيد في المشاريع المتفق على تنفيذها مع اليونسكو بتمويل ليبي.

لقد تم مناقشة هذه المهام وما يتعلق بها من أهداف وبرامج ومخرجات مع مندوب ليبيا لدى اليونسكو في عدة اجتماعات عقدت بمقر المندوبية.

انعقاد اجتماع دولي لدراسة وضع الآثار في ليبيا

انطلاقاً من دور اليونسكو في المحافظة على التراث العالمي ونظراً للرعاية المطلوبة للمواقع الأثرية في ليبيا وأهمية فحصها ومراقبتها بعد استهدافها من قبل كتائب (القذافي) خلال السنة الماضية (2011)، واستجابة للنداءات الصادرة بخصوص حماية المواقع الأثرية ذات الأهمية العالمية التي تزخر بها ليبيا فقد دعت اليونسكو إلى:

- عقد اجتماع دولي لخبراء ومؤسسات دولية تعمل في ذات المجال مثل: اكروم، ايكوموس .. الخ، بالإضافة إلى المتاحف العالمية المشهورة مثل: متحف اللوفر، والمتحف البريطاني والجهات الرقابية والأمنية الأخرى مثل الأنتربول والكارابينيري للمشاركة في هذا الاجتماع الذي اختصر فيه النقاش على آثار ليبيا وخاصة المواقع الخمسة المسجلة على قائمة التراث العالمي والمواقع الأخرى المرتقب تسجيلها على هذه القائمة بالإضافة إلى المتاحف .

ولما كان ذلك الاجتماع قد ركز على المواقع والمؤسسات الأثرية في ليبيا فإن اليونسكو وجهت الدعوة إلى خبراء ليبيين للحضور والمشاركة.

انعقد هذا الاجتماع بمقر اليونسكو بباريس بتاريخ 2011/10/21 وعمل على تحقيق ما يلي:

أولاً: تجميع المعلومات حول الوضع الحالي للمواقع الأثرية والمتاحف في ليبيا
ثانياً: وضع خطة لحماية المواقع الأثرية والمتاحف في ليبيا وتطويرها.
ثالثاً: البحث عن مصادر التمويل من الجهات الداعمة الدولية مع النظر في إمكانية الاستفادة من التمويل من ليبيا المتوفر لدى المنظمة والمخصص لمشاريع في الآثار والجوانب الثقافية
رابعاً: إنشاء شبكة للمؤسسات المختصة بالتراث والآثار للعمل على مساعدة ليبيا في المحافظة على آثارها وميراثها الثقافي .
خامساً: وضع خطة تدريبية في مجال المحافظة على الآثار.

وأفضى الاجتماع إلى:

- إعداد تقرير حول الوضع الحالي للآثار في ليبيا.
- رسم خطة للمحافظة على الآثار الليبية .
- تحديد أولويات العمل في المجال المستهدف .
- إنشاء شبكة المؤسسات المعنية بالآثار لمساعدة ليبيا .
- الإعداد لإرسال بعثة علمية متخصصة بالآثار إلى ليبيا، مع بداية العام القادم

اعتراف المنظمة بالمجلس

عندما طالب مندوب ليبيا لدى اليونسكو باعتراف المنظمة بالمجلس الوطني الانتقالي بعد تحرير طرابلس كان الرد هو الانتظار إلى حين الاعتراف به في الأمم المتحدة، وعند حدوث ذلك بتاريخ 2011/9/16 بعودة مقعد ليبيا في الأمم المتحدة إلى المجلس الوطني الانتقالي، رحبت المديرية العامة بهذه الخطوة ووعدت باستئناف التعاون مع ليبيا. اتخذت الإجراءات الرسمية بالخصوص، وقد صدر الإعلان بالاعتراف الرسمي بالمجلس من قبل اليونسكو واعتباره السلطة الشرعية الوحيدة في ليبيا وما يتبع ذلك من تغيير اسم الدولة إلى (ليبيا) في كافة المعاملات ورفع علم الاستقلال ضمن أعلام الدول الأخرى بالمنظمة.

وبمجرد الاعتراف بالمجلس انطلقت اليونسكو في القيام بمهامها داخل ليبيا رفقة المنظمات الدولية الأخرى. والبداية كانت بالعمل على إنشاء مكتب اليونسكو الوطني بطرابلس والدعوة إلى عقد اجتماع دولي لدراسة حالة المواقع الأثرية والمؤسسات الثقافية في ليبيا والجهود الدولية المطلوبة لصيانتها والمحافظة عليها كما تمت الإشارة إلى ذلك في هذا التقرير.

المشاركة في المؤتمر العام :

- من المعلوم أن اليونسكو تعقد مؤتمرها العام كل سنتين يحضره كافة الدول الأعضاء في المنظمة بوفد يرأسه الوزير المختص بالعلاقة مع اليونسكو والذي يلقي كلمة بلاده في المؤتمر، ويعتبر هذا المؤتمر أعلى سلطة في المنظمة ويناقش كافة القضايا المتعلقة باليونسكو بما في ذلك برامجها في كافة المجالات التي تدخل في اختصاصها (التربية والتعليم والعلوم الأساسية والتطبيقية، الاجتماعية الإنسانية، الثقافة والإعلام والمعلومات). ولما كانت السنة الماضية (2011) هي سنة المؤتمر العام فقد عقد دورته 36 في الفترة : 2011/11/10-10/25 والموقف تطلب تشكيل وفد للمشاركة في تلك الدورة للمؤتمر العام .

وترأس الوفد الليبي المشارك في هذا المؤتمر معالي وزير التربية والتعليم (الأستاذ سليمان علي الساحلي) الذي ألقى كلمة في المؤتمر استعرض فيها موقف ليبيا من المنظمة ودورها سواء على المستوى الوطني (داخل ليبيا) أو في المجتمع الدولي.

المندوب الدائم

استمر المندوب الدائم (عبد السلام القلاي) في عمله بالمندوبية طيلة السنة الماضية على الرغم من استقالته عن النظام السابق بتاريخ 2011/2/22 معتبراً نفسه منذ تشكيل المجلس الوطني الانتقالي بأنه ممثلاً للمجلس لدى المنظمة، وتعامل معها وتعامل معه على هذا الأساس، وقد ترسم هذا الاعتبار بتاريخ 2011/8/21 حين صدور رسالة بهذا المعنى من مكتب رئيس المكتب التنفيذي موجهة إلى المديرية العامة لليونسكو.

لقد دأبت المديرية العامة على استقبال المندوب الدائم طيلة الفترة الماضية باعتباره ممثلاً للمجلس الوطني الانتقالي، وقد كان من نتائج الاجتماعات الرسمية التي انعقدت بمكتب المديرية العامة بناء على طلب المندوب الإسراع بصدور العديد من البيانات التي عبرت اليونسكو من خلالها على دعمها لثورة الشعب الليبي والمحافظة على تراثه وأثاره وتجميد نشاطها مع النظام السابق والترحيب بعودة الحياة للشعب الليبي وفتح مدارسها والتصميم على استئناف تعاملها مع ليبيا الجديدة وحرصها على التعاون معها في إصلاح التعليم والمواقع الأثرية والدفع بالعلوم والثقافة إلى الأمام.

المندوبية:

لقد تم الاحتفاظ بمقر المندوبية داخل مبنى المنظمة باعتبارها تابعة للمجلس الوطني الانتقالي منذ بداية ثورة 17 فبراير رغم محاولة اللانظام - في ذلك الوقت - السيطرة عليها وتكليف عناصر لاستلامها وإدارتها مثل:

- أحد أعضاء المندوبية السابقين والذي انتهى عمله بها في 2010/12/31 تم تكليفه برسالة باستلام المندوبية من الكاتب العام لوزارة الخارجية في النظام المنهار
- جاء أمين اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في شهر يوليو 2011 إلى المندوبية مصحوباً برسالة من وزير التعليم في حكومة العهد المنهار يطلب فيها تسليم المندوبية ومكلف بالاتصال بالمنظمة لعرض مشروع اتفاق مع اليونسكو بتمويل يقدر بمائة مليون دولار.

ولكن صمدت المندوبية في وجه هاتين الخطوتين وعملت على رفضهما من قبل المنظمة وباء بالفشل رغم المحاولات المستميتة من كليهما لتحقيق ذلك.

وبقيت المندوبية ممثلة للمجلس الوطني الانتقالي حاضرة في الأسرة الدولية داخل المنظمة بهذه الحيثية، وقد شاركت في الاجتماعات الرسمية التي تعقد في مقر اليونسكو، سواء التي تدعو إليها المنظمة أو التي تنظمها المجموعات: العربية، الأفريقية، الإسلامية، 77 + الصين، وعدم الانحياز.

الموقف:

أولاً: اليونسكو عاقدة العزم على المضي قدماً في التعاون مع ليبيا بروح جديدة والتزام أقوى من ذي قبل وستتخذ لذلك أساليب لم تعهدها في السابق وهي إنشاء مكتب وطني وعقد اجتماعات دولية لدراسة طرق ومضمون المساعدة في كافة مجالات عمل اليونسكو.

ثانياً: حافظت المندوبية على مكانتها في المنظمة أثناء قيام ثورة 17 فبراير وعملت ممثلاً للمجلس الوطني الانتقالي وهي تحظى - بسبب ذلك - باحترام وتقدير الإدارة العليا باليونسكو والمندوبيات الدائمة بها .

مندوب ليبيا لدى اليونسكو